

**Intergovernmental Group of Experts on
E-Commerce and the Digital Economy**

First session

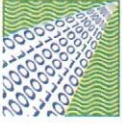
4-6 October 2017

Geneva

Contribution by

SAUDI ARABIA

The views expressed are those of the author and do not necessarily reflect the views of UNCTAD.



-ورقة عمل-

مشاركة وحدة التحول الرقمي في أفضل الممارسات حول التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في الدول النامية

١,٠ نظرة عامة:

يعتبر الاقتصاد الرقمي وليد التطور في سبل الاتصالات والحوسبة والمعلومات والذي أحدث تغير جذري في نماذج الأعمال الحالية وبدأ بنقل الاقتصاد من السمة الصناعية إلى اقتصاد ممثل بالمعلومات والخدمات الرقمية، مما أتاح العديد من الفرص لتعزيز التجارة وذلك بتخطي الحواجز المكانية في إيصال البائع والمشتري، وتمكين المشاريع متناهية الصغر والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول للأسواق العالمية وتقليل التكاليف الانشائية للأعمال مع توفر حلول الحوسبة السحابية وعدد من المنصات المحلية والعالمية. وأحدث التطور في التجارة الرقمية تغييراً في تجربة العميل في معظم الخدمات والمنتجات في الأسواق المحلية والعالمية وذلك بتسخير البيانات والمعلومات لرفع مستوى الخدمة والاستجابة بتحسين نماذج الإجراءات الأعمال لمقدمي الخدمات لتحقيق المستوى المتوقع. وفي ظل النمو المتسارع في استخدام الانترنت والأجهزة الذكية فقد شهد العالم تبنياً كبيراً لمبدأ "اقتصاد المشاركة" والذي بدأ عالمياً في مشاركة المركبات والمنازل وفتح المجال لرواد الأعمال للتفكير خارج الصندوق للوصول إلى أفكار خلاقة في كافة القطاعات وعلى نفس النسق.

وعلى الرغم من مشاركة الدول النامية في تنمية حصصها من الاقتصاد الرقمي ابتداءً من الأفراد والشركات في ما سبق ذكره، وانتهاءً بالحكومات وما تعمل عليه لتحقيق الكفاءة الحكومية وتوحيد الأصول الرقمية، فإن هناك العديد من العوائق التي تحد من نمو الاقتصاد الرقمي كالبنية التحتية الرقمية وممكنات المدفوعات الرقمية وفعالية الأمن الرقمي والسياسات والتشريعات وأخيراً ضعف تأهيل الكفاءات في المهارات الرقمية.

لدى الدول النامية فرصة عظيمة للنهوض بالاقتصاد الرقمي إن تم استغلال الممكنات الرقمية الحالية والاستثمار بالرأس المال البشري في تعزيز قدراته الرقمية للإنجاح بركب الثورة الصناعية الرابعة بجانب الدول المتقدمة.





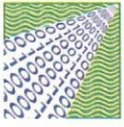
٢٠٠ الإجابة على التساؤلات المطروحة

التساؤل الأول: ما الذي يمكن أن تفعله البلدان النامية من أجل تعزيز البنية التحتية المادية والتكنولوجية ؟

تقوم الحكومات في الدول المتقدمة بدور هام في النهوض بالبنى التحتية الممكنة للاقتصاد الرقمي، حيث من الصعب الاعتماد الكلي على القطاع الخاص لبلوغ الأهداف المرجوة لنمو الاقتصاد الرقمي وتوفير إمكاناته، ففيما يخص التوسع في البنية التحتية للنطاق العريض على سبيل المثال نرى عدد الدول المتقدمة قامت بالاستثمار المباشر في توصيل النطاق العريض للمناطق النائية وإطلاق صناديق استثمارية لتحفيز التنافسية في نشر تقنية الألياف الضوئية من قبل المشغلين، وذلك نظراً لضعف الجدوى الاقتصادية للقطاع الخاص في توصيل الخدمة للمناطق النائية. وعلى غرارها، فيتطلب النهوض بالاقتصاد الرقمي تعاون مباشر بين القطاعين لتحقيق الأهداف المنشودة. ولذا، فنرى أن الدول النامية قادرة على تعزيز البنى التحتية المادية والتكنولوجية بما يلي:

- تحفيز الاستثمار في البنى التحتية وتطوير وتحديث الأدوات والاطر التنظيمية والفنية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
- تأهيل الرأس المال البشري المتخصص في المهارات الرقمية تحت اطرار عام وتعزيز الشراكات بالجامعات والشركات العالمية لاحداث قفزة في المعرفة الرقمية.
- زيادة مساهمة صناعة تقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمار
- بناء نموذج شراكة متميز بين القطاع العام والخاص يدعم تأسيس سوق نشط ومرن لتصميم وتطوير المحتوى التعليمي الرقمي وفق نموذج استثماري
- تحقيق الوفرة الاقتصادية الرقمية وذلك بتطوير النظام الحكومي للمشتريات الرقمية (e-procurement) للرفع من الشفافية وتحفيز القطاع الخاص من المشاركة في تطوير مكونات الحكومة بطرق حديثة تعتمد على النماذج التجريبية وتطوير آليات تضمن مشاركة رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تطوير الحكومة.
- تعزيز مفهوم الحكومة الرقمية وذلك بتوحيد قنوات تقديم الخدمات الحكومية وإعادة هندسة اجراءاتها نحو كفاءة أعلى وتجربة عميل أفضل، وبتنفيذ





- الأصول الرقمية مما يشمل تطوير منصات وبنى تحتية مشتركة بين الجهات الحكومية ودمج لمراكز البيانات.
- تطوير سياسات البيانات المفتوحة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، حيث ان البيانات هي اللبنة الأساسية للإقتصاد الرقمي.
 - ضمان وجود التنافسية وسياسات السوق المفتوح في التشغيل اللوجيستي
 - توفير بيئة خصبة لنمو شركات التقنيات المالية (Fin-Tech) وتزويل العقات نحو مرونة حلول المدفوعات الرقمية لرواد التجارة الرقمية.
 - تطوير سياسات واستراتيجيات الأمن الرقمي والذي يعد عامل نجاح أساسي لمنظومة الإقتصاد الرقمي.

التساؤل الثاني: ما الذي تحتاجه الدول النامية لبناء ميزة تنافسية في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؟

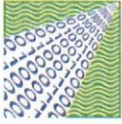
يعتمد تطوير الميزة التنافسية في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بشكل كبير على وجود بنية تحتية جيدة تمكن نمو الاقتصاد الرقمي بدون عوائق، وعلى تعزيز الاهتمام بالابتكار واستثماره في جميع القطاعات وتمكين مفهوم التعلم مدى الحياة، حيث أن تحول الدول النامية إلى مجتمعات معرفية قد يغير من مفهوم المنافسة العالمية لتصبح المعرفة أساس المزايا التنافسية بين الدول مع ضعف تأثير المزايا النسبية أو التفاضلية. ويتطلب هذا التحول زيادة الاهتمام بالعنصر البشري وتوجيهه ليكون أكثر ابداعاً ونتاجية. وعليه، فبإمكاننا تلخيص أهم احتياجات الدول النامية لبناء ميزة تنافسية في التجارة والاقتصاد الرقمي بما يلي:

- توفير وتحسين البنى التحتية لخلق اقتصاد رقمي (ومنها ما ذكر في الجواب على التساؤل الأول) و توفير خدمات اتصالات وتقنية معلومات ذات كفاءة عالية وأسعار مناسبة

- تواصل وتوسع الجهود والاستثمارات الحالية الرامية لبناء القدرات الرقمية ومما يشمل وضع اطر واستراتيجيات لتطوير رأس المال البشري في هذا المجال.

- دعم انشاء مجموعة من صناديق رأس المال الجريء وأن تدار من قبل كوادرن جيدة على دراية بخريطة التجارب الحالية في البلد النامي و يضمن اداؤها بعدة طرق





معايير ومنها قيمة الشركات المنشأه، وعدد الوظائف الرقمية التو وفرتها، وعدد المنتجات التي تم تصديرها.

- إطلاق منصات (crowdsourcing) لتبني الأفكار الرقمية الخلاقة وتهيئة البيئة المناسبة من الحاضنات والمسرعات لضمان تحويل الأفكار إلى حقيقة ملموسة ذات جدوى على الاقتصاد الرقمي للدولة النامية.

- دعم شركات الحلول اللوجستية والمدفوعات الرقمية الناشئة للنهوض بدون عوائق وتمكين الناجح منها للدخول في السوق العالمي.

- تطوير البيئة التشريعية والقانونية للاقتصاد الرقمي ووضع سياسات التجارة الرقمية.

- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفاعلة في مجال منصات التجارة الرقمية من التوسع للأسواق العالمية، مما يمكن الأسر المنتجة والشركات متناهية الصغر من توسيع نطاق منتجاتها لتدخل الأسواق الاقليمية والعالمية.

التساؤل الثالث: كيف يمكن للدول النامية بناء شراكة مع الدول المتقدمة للاستفادة من الفرص وتحديد التحديات في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؟

يمكن للدول النامية الاستفادة من الشراكات استراتيجية مع الدول المتقدمة وذلك عن طريق نقاش سبل لنقل المعرفة وتبادل الخبرات في ما يخص تطوير الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية، ومن الممكن ان تتلخص أهم أوجه التشارك الممكن في ما يلي:

- انشاء مكاتب مشتركة بين الدول المتقدمة والنامية بهدف تسريع اجندة التحول إلى اقتصاد رقمي وتزليل العقبات.

- تعزيز اطر التعاون في تطوير القدرات الرقمية في الدول النامية عن طريق الشراكة مع الشركات والجامعات الرائدة في الدول المتقدمة.

- تبسيط اجراءات وسياسات التجارة الدولية لتمكن عدد أكبر من رواد الأعمال والشركات الصغيرة من الاتحاق بالسوق الدولي.

- تطوير سياسات عالمية واقليمية لحماية المستهلك خلال عمليات التجارة الرقمية.

- تعزيز سياسات الانترنت المفتوح.





- ايجاد آليات لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول للمستهلكين عالمياً.
- تطوير آليات لتسهيل انتشار التوقيع والتحقق الالكتروني في معظم تعاملات التجارة الرقمية الدولية لتصبح التجارة الدولية خالية من الورق.

